RSM Allied Accountants Professional Services Co.
Riyadh - Olaya District - Al Oruba Street
1st Floor, Building No. 3193
P.O. Box 8335, Riyadh - 12333
Tel.: +966 11 416 9361
Fax: +966 11 416 9349
Kingdom of Saudi Arabia
www.rsmksa.com
C.R : 4030228773

شركة ار اس ام المحاسبون المتحدون للإستشارات المهنية
الرياض – حي العليا - طريق العروبة
مبنى رقم ٣١٩٣ ، الطابق الأول
ص. ب ٨٣٣٥ ، الرياض - ١٢٣٣٣
هاتف: ٩٣٦١ ٤١٦ ١١ ٩٦٦+
فاكس: ٩٣٤٩ ٤١٦ ١١ ٩٦٦+
المملكة العربية السعودية
www.rsmksa.com
س.ت ٤٠٣٠٢٢٨٧٧٣

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة/ المساهمين المحترمين
شركة مصنع عسق للبلاستيك
(شركة مساهمة سعودية مدرجة)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة **لشركة مصنع عسق للبلاستيك - شركة مساهمة سعودية مدرجة "الشركة" والشركة التابعة لها ويشار اليهم مجتمعين "بالمجموعة"**، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا الاخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

الأمور الرئيسة للمراجعة

الأمور الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأيا منفصلاً في هذه الأمور.

الأمور الرئيسة للمراجعة	الكيفية التى تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسة للمراجعة
الاعتراف بالإيرادات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م قامت المجموعة بإثبات إيرادات بقيمة ١٧٩,٧٨٦,٢٦٧ ريال سعودي (٢٠٢٤م: ١٤١,٧١٩,١٨٣ ريال سعودي) كما هو موضح في الايضاح رقم (١٨). تنشأ إيرادات المجموعة بشكل رئيسي من بيع منتجات التعبئة والتغليف والأنابيب البلاستيكية، ويتم الاعتراف بالإيرادات عند الوفاء بالتزام الأداء من خلال انتقال السيطرة على البضائع، والذي يتحقق عند نقطة زمنية محددة، عند تسليم البضاعة وقبولها من قبل العميل، وذلك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) - الإيرادات من العقود مع العملاء. تعتبر الايرادات أحد المؤشرات الجوهرية لقياس أداء المجموعة، كما أن عملية الاعتراف بالإيرادات تنطوي على أحكام مهنية، لا سيما فيما يتعلق بتحديد توقيت انتقال السيطرة وإثبات الايرادات في الفترة المحاسبية الصحيحة. ونظرا لأهمية مبلغ الايرادات المدرج في القوائم المالية الموحدة، والمخاطر المتأصلة المرتبطة بإمكانية الاعتراف بالإيرادات قبل الوفاء بالتزامات الأداء، فقد اعتبارنا عملية الاعتراف بالإيرادات أمر مراجعة رئيسي. يرجى الرجوع الى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الايضاح رقم (٤) للاطلاع على السياسة المتعلقة بالإيرادات والإيضاح رقم (١٨) للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالإيرادات.	تضمنت اجراءات المراجعة التي قمنا بها من بين امور اخرى بناء على حكمنا ما يلي: • تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية التي تعتمدها المجموعة للاعتراف بالإيرادات، ومدى امتثالها لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥). • تقييم التصميم والتنفيذ لاجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. • تنفيذ إجراءات تحليلية على الإيرادات، بما في ذلك تحليل الاتجاهات ومقارنة الإيرادات مع الفترات السابقة، والتحقق من معقولية التغيرات الجوهرية. • قمنا بإجراءات قطع حول توقيت الإعتراف بالإيرادات من المبيعات بعد تسليم البضاعة إلى العملاء وتسجيلها خلال الفترة المحاسبية الصحيحة. • إختبار عينات من معاملات الايرادات المسجلة ومقارنتها مع المستندات المؤيدة للتحقق من حدوث ودقة الايرادات المسجلة، وكذلك التحقق من التطبيق السليم لسياسة الاعتراف بالإيرادات. • إختبار عينات من مرتجعات المبيعات للتأكد من صحة التسجيل طبقاً للسياسات المحاسبية. • قمنا بفحص العلاقة بين كمية المبيعات خلال السنة وكميات المخزون المنصرفة للبيع، بالإضافة الى إجراءات تحليلية أخرى للتحقق من اكتمال الإيرادات من المبيعات. • تقييم مدى كفاية وملائمة الافصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة، بما يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي.

RSM Allied accountants professional services, professional limited liability company registered in kingdom of Saudi Arabia. with paid-up capital of (1,100,000) SAR. (Previously known as Dr.Abdelgadir bannaga & partners Company). Allied Accountants member in RSM international network. RSM is the trading name used by the members of the RSM, each member of the RSM network is an independent accounting and consulting firm each of which practices in its own rights . The RSM network is not itself a separate legal entity in any jurisdiction. the RSM network is administered by RSM international limited, a company registered in England and Wales.
شركة ار اس ام المحاسبون المتحدون للإستشارات المهنية شركة ذات مسؤولية محدودة مهنية. مسجلة في المملكة العربية السعودية. برأس مال (١,١٠٠,٠٠٠) ريال سعودي مدفوع بالكامل والمسماة سابقا بـ "شركة الدكتور عبد القادر بانقا وشركاه المحاسبون المتحدون". وهي عضو في الشبكة العالمية RSM هي العلامة التجارية المستعملة بواسطة كل الأعضاء في مجموعة RSM كل من أعضاء المجموعة هو كيان قانوني مستقل في مجال المحاسبة والاستشارات. شبكة RSM العالمية تدار من قبل RSM العالمية المحدودة وهي شركة مسجلة في بريطانيا وويلز.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة/ المساهمين المحترمين
شركة مصنع عسق للبلاستيك
(شركة مساهمة سعودية مدرجة)

الأمور الرئيسة للمراجعة (تتمة)

الأمور الرئيسة للمراجعة	الكيفية التى تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسة للمراجعة
القيمة الدفترية للمخزون كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بلغ رصيد المخزون بالصافي للمجموعة ٥٧,٤٥٩,٢٣١ ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م: مبلغ ٣٤,٣٤٥,٦٨٩ ريال سعودي) وذلك بعد خصم مخصص مخزون راكد بمبلغ ٦٥٩,٤١٧ ريال سعودي (٢٠٢٤م: مبلغ ٤٢٣,٧٥٩ ريال سعودي) كما هو موضح في الايضاح رقم (٩). لدى المجموعة مستويات كبيرة من المخزون، وتقوم ادارة المجموعة بإتخاذ احكام ادارية هامة طبقاً لسياسة المجموعة فيما يتعلق بتصنيف المخزون الى مخزون راكد والذي ينبغي أخذها بالاعتبار عند تكوين المخصص، يتم بعد ذلك استخدام التقديرات في التوصل الى قيمة مخصص المخزون الراكد، كما يتم قياس المخزون بالتكلفة او صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، ويتم تقييم المخزون حسب اسعار المتوسط المرجح. نظراً لأهمية الأحكام والتقديرات ذات العلاقة التي استخدمتها الإدارة، وكذلك مستوى إنخفاض المخزون المطلوب على اساس تقييم طرق القيمة القابلة للتحقق فإن هذا يعتبر من أمور المراجعة الرئيسة. يرجى الرجوع الى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة فى الايضاح رقم (٤) للإطلاع على السياسة المتعلقة بالمخزون والإيضاح رقم (٩) للإطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالمخزون.	تضمنت اجراءات المراجعة التي قمنا بها من بين امور اخرى بناءً على حكمنا ما يلي: • قمنا بحضور الجرد الفعلي للمخزون الذي قامت به المجموعة بغرض ملاحظة تنفيذ اجراءات الادارة الخاصة بالجرد. • تقييم الضوابط الرئيسية التي وضعتها الإدارة لاحتساب مخصص المخزون الراكد. • تقييم مدى ملائمة منهجية وأسس احتساب مخصص المخزون الراكد. • تقييم مدى كفاية مخصص المخزون الراكد والحركة على المخصص خلال السنة، وذلك من خلال اعادة احتساب معدلات ركود الأصناف ومراجعة حركة العناصر الراكدة. • اختبار صحة قياس المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل في نهاية السنة على أساس العينة، من خلال النظر في المبيعات الفعلية بعد نهاية السنة والافتراضات التي استخدمتها الادارة للتحقق من صحة التقييم. • اختبار صحة تسعير المخزون حسب المتوسط المرجح، من خلال عمل اجراءات اعادة الاحتساب والحصول على عينات المشتريات وحركة الاصناف المخزنية خلال السنة للتأكد من مدى صحة الاحتساب. • تقييم مدى ملائمة الافتراضات المستخدمة بناء على معرفتنا ومعلوماتنا عن المجموعة وطبيعة المخزون، وعدم تغير سياسة المجموعة بالنسبة للاعوام المعروضة. • تقييم مدى كفاية وملائمة الافصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة.

المعلومات الأخرى

الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في تقرير الادارة السنوي، بخلاف القوائم المالية وتقريرنا عنها ومن المتوقع أن يكون تقرير الادارة السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ هذا التقرير.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحرَّفة بشكلٍ جوهري بأية صورة أخرى.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، عندما يكون متاحاً لنا، إذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري فيه، فإننا مطالبون بالتقرير عن ذلك الامر للمكلفين بالحوكمة.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة/ المساهمين المحترمين
شركة مصنع عسق للبلاستيك
(شركة مساهمة سعودية مدرجة)

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والاصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الادارة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل اهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع والذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة، كما و نقوم أيضا بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل الى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في انظمة الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل الى إستنتاج بشأن مدى مناسبة إستخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الأفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الافصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ عملية مراجعة المجموعة للحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو وحدات الأعمال ضمن المجموعة كأساس لابداء رأي حول القوائم المالية الموحدة للمجموعة. نحن مسؤولون عن توجيه والاشراف ومراجعة العمل التدقيقي المنفذ لاغراض مراجعة المجموعة. ونحن نظل مسؤولين بشكل كامل عن رأينا في المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

ونفيد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالإستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على إستقلالنا، ونبلغهم ايضاً عند الاقتضاء بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة/ المساهمين المحترمين
شركة مصنع عسق للبلاستيك
(شركة مساهمة سعودية مدرجة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

ومن بين الامور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم تُعد الأمور الرئيسة للمراجعة، ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، او ما لم نرَ، فى ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

شركة ار اس ام المحاسبون المتحدون للإستشارات المهنية

محمد عبد المجيد مهندس
ترخيص رقم ٥٦٤
الرياض، المملكة العربية السعودية
٢ رمضان ١٤٤٧هـ (الموافق ١٩ فبراير ٢٠٢٦م)

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة
للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٥م

Proposal by:

شركة مصنع عسق للبلاستيك
ASG Plastic Factory Co.

تمهيد :

يسر لجنة المراجعة بشركة مصنع عسق للبلاستيك أن تقدم لمساهمي الشركة تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م ، وتم اعداد التقرير السنوي استنادًا للمادة الثامنة والثمانون من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية والذي يتضمن تفاصيل أدائها لاختصاصاتها ومهامها المنصوص عليها في هذه اللائحة، على أن يتضمن توصياتها ورأيها في مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة.

إختصاص لجنة المراجعة :

تختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، ولها في ذلك صلاحيات في سبيل أداء مهامها :

١. للجنة حق الاطلاع على سجلات الشركة ووثائقها وطلب أي إيضاح أو بيان من المجلس أو الإدارة التنفيذية أو موظفي الشركة.
٢. للّجنة أن تطلب من المجلس دعوة الجمعية العامة إلى الانعقاد إذا أعاق المجلس عملها أو تعرضت الشركة لأضرار أو خسائر جسيمة.
٣. للّجنة الاستعانة بمن تراه من المستشارين لأداء مهام استشارية مؤقتة تساعدها على أداء مسؤولياتها، ولها تحديد أتعابهم.
٤. للجنة الدعوة إلى عقد اجتماعات مع كلٍّ من الإدارة التنفيذية في الشركة، أو الإدارة، أو مراجع الحسابات، أو أيّ مستشار خارجي بحسب ما تستدعيه الحاجة.
٥. للجنة معالجة الاختلافات في وجهات النظر بين الإدارة والمراجع الخارجي فيما يخص التقارير المالية بالإضافة إلى تقديم التوصيات بالحلول المقترحة إلى مجلس الإدارة.

Proposal by:

وتقوم لجنة المراجعة بالمهام والمسؤوليات الاتية:

- **مهام ومسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية**

١. الإشراف على عمل الإدارة وإقرار خطة المراجعة الداخلية السنوية، واتخاذ ما تراه اللجنة مناسباً بتمكين الإدارة من تحقيق أهدافها وأداء مهامها وضمان استقلاليتها.
٢. التوصية للمجلس باعتماد السياسات اللازمة للمراجعة الداخلية في الشركة.
٣. مراجعة واعتماد الهيكل التنظيمي للإدارة .

إختصاص لجنة المراجعة :

- **مهام ومسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية**

٤. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير عام للمراجعة الداخلية، والتوصية للمجلس بإعفائه أو استبداله بشخص آخر، وتحديد أجره.
٥. إقرار مؤشرات أداء مدير عام الإدارة، وتقييمه بناءً عليها.
٦. دراسة نظام الرقابة الداخلية والمالية والإفصاح ونظم تقنية المعلومات لدى الشركة.والتأكد من كفايتها لتسيير أعمال الشركة.ورفع التوصية للمجلس بشأنها.
٧. يرجع مدير عام إدارة المراجعة الداخلية وظيفياً للجنة المراجعة، وإداريا للرئيس التنفيذي، على النحو التالي:

- يرجع مدير عام المراجعة الداخلية وظيفياً بشكل مباشر الى لجنة المراجعة وذلك فيما يخص المسائل المتعلقة بإنجاز مهامه، ويجب ألا يتم تعطيل هذا التواصل المباشر من قبل الإدارة التنفيذية.
- يجب على مدير عام المراجعة الداخلية الرجوع إداريا إلى الرئيس التنفيذي بشأن المسائل المتعلقة بتسيير المهام اليومية للشركة.

- **المهام والمسؤوليات المتعلقة بمراجع الحسابات الخارجي:**

١. التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي الحسابات وتحديد اتعابهم وتقييم أدائهم بعد التأكد من استقلاليتهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط التعاقد معهم، تمهيدا للعرض على الجمعية العامة.
٢. التحقق من استقلال مراجع الحسابات وموضوعيته وعدالته، ومدى فاعلية أعمال المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة، ودراسة ومعالجة أي قيود على أعمال مراجع الحسابات من شأنها التأثير في قدرته على أداء أعماله ومهامه.
٣. دراسة خطة مراجع الحسابات أعماله، وتحديد نطاقها، والتحقق من عدم تقديمه اعمالاً فنية أو إدارية او استشارية تخرج عن نطاق اعمال المراجعة والتأكد من تماشيها مع خطة الإدارة وابداء مرئياتها حيال ذلك.
٤. متابعة أعمال مراجع الحسابات، والتأكد من التزامه بنطاق العمل المحدد له، ومناقشته والإجابة على استفساراته.
٥. دراسة تقرير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها.

- **المهام والمسؤوليات المتعلقة بالقوائم المالية والتقارير المالية:**

١. دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وابداء رأيها لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها، ورفع التوصية بشأنها إلى المجلس والجمعية العامة.
٢. إبداء الرأي الفني – بناءً على طلب مجلس الإدارة – فيما إذا كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومه وتتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للشركة، وأدائها، ونموذج عملها، واستراتيجيتها.
٣. التحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية، والبحث بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهامه أو مدير الالتزام في الشركة أو مراجع الحسابات.
٤. دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.
٥. رفع تقرير سنوي لمجلس الإدارة يتضمن مرئيات لجنة المراجعة حول كفاية نظام الضوابط المالية الداخلية ونظام المخاطر في الشركة.
٦. دراسة تقارير إدارة المراجعة الداخلية، ومراجع الحسابات الخارجي، وأي تقارير أخرى صادرة عن الشركة وتندرج تحت مسؤولية لجنة المراجعة ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.

- **المهام والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطروضمان الالتزام:**

١. التأكد من التزام الشركة وموظفيها بالأنظمة واللوائح ذات العلاقة، والتوصية بالإجراءات المناسبة في حال عدم الالتزام.
٢. تحديد مستوى التقبل للمخاطر التي قد تتعرض لها الشركة والتأكد من فعالية الإجراءات المتبعة لدى الشركة للحماية من المطالبات والقضايا القانونية ومن مخاطر عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح ذات العلاقة.
٣. يجب على اللجنّة دراسة أيّ حالة تعارض مصالح قد تنشأ لأيّ من أعضاء مجلس الإدارة واللجان، ويتضمن ذلك مراجعة العقود والتعاملات المقترح أن تجريها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة وتقديم مرئياتها حيال ذلك إلى مجلس الإدارة.
٤. الاطلاع بشكل دوري على تقرير مدير إدارة المخاطر والالتزام أو من يقوم بمهامه، واتخاذ القرارات بشأنه.
٥. رفع ما تراه من مسائل ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها إلى مجلس الإدارة، وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.

Proposal by

أعضاء لجنة المراجعة :

تم تشكيل لجنة المراجعة بقرار من مجلس إدارة شركة مصنع عسق للبلاستيك في تاريخ ٠٧ / ١٢/ ٢٠٢٣م، وتضم اللجنة في عضويتها كل من :

م	إسم عضو اللجنة	المنصب	تصنيف العضوية
1	السيد أحمد السيد محمد الباز	رئيس اللجنة	غير مستقل (خارج اعضاء المجلس)
2	لجين مساعد عبدالمحسن المليفي	عضو اللجنة	غير مستقل (خارج اعضاء المجلس)
3	رِناد براهيم عبدالمحسن المويس	عضو اللجنة	غير مستقل (خارج اعضاء المجلس)

إجتماعات اللجنة :

خلال عام ٢٠٢٥م عقدت اللجنة (٤) إجتماعات، ويوضح البيان أدناه سجل حضور أعضاء اللجنة لإجتماعاتها :

إسم عضو اللجنة	إجتماعات اللجنة خلال العام ٢٠٢٥م			
	(١) ٢٧ فبراير	(٢) ١٧ أغسطس	(٣) ٤ نوفمبر	(٤) ٣٠ ديسمبر
السيد أحمد السيد محمد الباز	✓	✓	✓	✓
لجين مساعد عبدالمحسن المليفي	✓	✓	✓	✓
رِناد براهيم عبدالمحسن المويس	✓	✓	✓	✓

الحضور=✓ الاعتذار= X

لائحة وقواعد عمل لجنة المراجعة :

وفق خطة الشركة لمواءمة متطلبات الحوكمة، فقد روعي إعادة صياغة لائحة وقواعد عمل اللجنة بما يتوافق مع أحكام النظام المرعية والمتطلبات التنظيمية، وجرى إقرارها من قبل الجمعية العامة للشركة التي عقدت بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ١٤٤٥هـ الموافق ٧ ديسمبر ٢٠٢٣م.

مهام لجنة المراجعة و أبرز أنشطتها خلال عام ٢٠٢٥م :

قامت اللجنة بالعديد من الأنشطة، وفيما يلي ملخص لأهم أعمالها:

- **القوائم المالية**

قامت لجنة المراجعة بمناقشة تقرير المراجع المستقل ودراسة القوائم المالية السنوية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١م، وعن الفترة المالية النصف سنوية المنتهية في ٣٠ / ٠٦ / ٢٠٢٥م، حيث تمت مناقشة المسائل الجوهرية وأسباب التغيرات مع الإدارة المالية، والتحقق من كفاية الإفصاحات ومدى الالتزام بالسياسات والمعايير المحاسبية المعتمدة.
كما تأكدت اللجنة من عدم وجود اوامر جوهرية او تحفظات تؤثر على عدالة عرض القوائم المالية.

وأوصت اللجنة بالبدء في إعداد قوائم مالية ربع سنوية وذلك استعدادًا للانتقال المستقبلي إلى السوق الرئيسية، نتيجة اقتراب الشركة من استيفاء شرط مرور عامين على الادراج في السوق الموازية، وذلك بهدف توفير بيانات مالية مقارنة تدعم القوائم المعتمدة عند الانتقال، وتعزيز مستوى الشفافية للمستثمرين بما ينسجم مع رؤية الشركة وخططها الاستراتيجية.

- **المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة**

اطلعت لجنة المراجعة على العقود والمعاملات التي أبرمتها الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١م مع الأطراف ذات العلاقة التي يكون لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها، كما هو مبين في القوائم المالية، وقد أوصت اللجنة بالموافقة على تلك التعاملات بعد التحقق من أنها تمت ضمن سياق الأعمال الاعتيادية للشركة ووفقًا للشروط التجارية السائدة ودون أي معاملة تفضيلية.

Proposal by:

- **المراجعون الخارجيون**

وافقت لجنة المراجعة على تعيين **السادة/ شركة اراس ام المحاسبون المتحدون للاستشارات المهنية** كمراجع حسابات للشركة لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية النصف سنوية و السنوية لعام ٢٠٢٥م واعتماد أتعابه، وعلى ذلك رفعت التوصية.
كما فوضت اللجنة المدير المالي بالبحث عن عروض أسعار لتعيين مراجع حسابات خارجي معتمد للعام المالي ٢٠٢٦م.

- **سياسة الإبلاغ عن الممارسات المخالفة وحماية المبلغين**

قامت اللجنة المراجعة بمراجعة سياسة الإبلاغ عن الممارسات المخالفة وحماية المبلغين ومناقشة بنودها والتأكد من سلامتها وملائمتها، وعليه رفعت التوصية الى مجلس الإدارة لاعتمادها.

مهام لجنة المراجعة و أبرز أنشطتها خلال عام ٢٠٢٥م :

قامت اللجنة بالعديد من الأنشطة، وفيما يلي ملخص لأهم أعمالها:

- **المراجعة الداخلية**

استعرضت لجنة المراجعة خطة المراجعة الداخلية لعام ٢٠٢٥م، وتمت مناقشتها مع المراجع الداخلي وتقييم مستوى الالتزام بالإجراءات والسياسات المعتمدة، وقد أشادت اللجنة بجودة التقارير المرفوعة قياسًا بالإمكانات المتاحة.

كما ناقشت اللجنة سبل تطوير أعمال القسم وتعزيز فاعلية تنفيذ التوصيات بما يسهم في رفع كفاءة الأداء وتحسين مستوى الرقابة الداخلية.

وبعد المناقشة، تم الاتفاق على الاستعانة بمكتب مراجعة خارجي مستقل، وعليه اوصت اللجنة بتعيين مكتب احمد محمود علي النجار لتقييم مستوى الامتثال، ومراجعة منهجية العمل ومخرجات الخطة بما يضمن مواءمتها واعتماد اتعابه.

وفي هذا السياق اطلعت اللجنة على خطاب استقالة مدير المراجعة الداخلية **الأستاذة/ الهنوف سنيد إبراهيم السنيد** وذلك لظروفها الشخصية، وعليه تمت الموافقة على أن يبدأ سريان الاستقالة اعتباراً من تاريخ ١١ / ٠٧ / ١٤٤٧هـ الموافق ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥م، وبعد اطلاع اللجنة على عدد من الترشيحات اوصت بتعيين **الأستاذة/ رزان محمد إبراهيم العود** مديراً للمراجعة الداخلية لما تتمتع به من مؤهلات وكفاءة تؤهلها لشغل هذا المنصب، وتحديد المكافأة السنوية لها.

- **التصنيف الائتماني**

أوصت اللجنة بالموافقة على إسناد أعمال التصنيف الائتماني إلى **شركة وكالة سمه للتصنيف** واعتماد أتعابها، وذلك بعد استعراض عدداً من عروض الاسعار.

وتمثل هذه الخطوة ركيزة أساسية لدعم عمليات التمويل، وتعزيز مستوى الحوكمة والشفافية، مما يعزز من موثوقية الشركة لدى المستثمرين وكافة الجهات ذات العلاقة وذلك ضمن إطار خطة إدارة المخاطر.

- **التقييم الإكتواري لمنافع الموظفين**

تمت التوصية بتغيير الجهة المقدمة لخدمات التقييم الإكتواري لمنافع الموظفين لعام ٢٠٢٥م، والموافقة على اعتماد **مؤسسة ابعاد الإدارة الاستشارية** واعتماد أتعابها؛ وذلك لخبرته وسمعته المهنية التي ستنعكس على دقة تقديرات الشركة، والذي سينعكس إيجاباً على عدالة القوائم المالية للشركة.

رأي لجنة المراجعة عن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية المالية وإدارة المخاطر:

يمثل نظام الرقابة الداخلية حجر الأساس في منظومة الحوكمة المؤسسية، إذ يشكل الإطار الذي تنضبط من خلاله العمليات، وتُدار المخاطر، وتُحمى الأصول، وتُعزز موثوقية التقارير المالية.

ولا يُنظر إلى الرقابة الداخلية باعتبارها مجموعة إجراءات منفصلة، بل كنظام متكامل يرتكز على ثقافة تنظيمية واعية بالمخاطر، وعلى وضوح في الصلاحيات والمسؤوليات، وعلى ضوابط مصممة لتحقيق توازن بين الكفاءة التشغيلية والامتثال والشفافية.

وفي هذا السياق تؤكد لجنة المراجعة أن إدارة الشركة مسؤولة عن تصميم وتنفيذ نظام رقابة داخلية شامل وفعّال بما يتناسب مع طبيعتها وحجمها.

كما أن النظام يهدف إلى الحد من احتمالية وقوع أخطاء أو خسائر جوهرية من خلال توفير درجة تأكيد معقولة، دون أن يعني ذلك إمكانية منع جميع المخاطر بصورة مطلقة.

وبناءً على المراجعات والتقارير الدورية التي عرضت على اللجنة في عام ٢٠٢٥م من قبل كل من إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الالتزام والمراجعين الخارجيين وتقارير الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر ترى لجنة المراجعة سلامة وفعالية كفاءه الضوابط المالية والتشغيلية والداخلية وإدارة المخاطر، كما لم يتبين للجنة وجود قصور جوهري يستوجب الإفصاح فيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية أو بإعداد التقارير المالية، و لم تطرأ خلال عام ٢٠٢٥ أي أحداث جوهرية تستدعي الإفصاح عنها.

رئيس لجنة المراجعة

السيد أحمد السيد محمد الباز